Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 14-22
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Democratic Path and Political Stakes: A Philosophical Reading of the Possibility of Universal Grounding in Contemporary Arab Thought

Entesar Amhemed Almagtof Alghwail *
Researcher - Philosophy and Islamic Studies "Philosophy Department"

المسار الديمقراطي والرهان السياسي: قراءة فلسفية في إمكانية التأصيل الكوني للفكر العربي الراهن

انتصار امحمد المقطوف الغويل *
باحثة - الفلسفة والدارسات الإسلامية "شعبة فلسفة"

*Corresponding author: ommohamed7822@icloud.com

Received: May 22, 2026	Accepted: June 05, 2026	Published: July 03, 2026

Abstract:
This study examines the problematic of the democratic path in contemporary Arab thought from a critical philosophical perspective, employing a conceptual framework that synthesizes democracy, freedom, justice, and values. It explores the dialectic of identity and communication within the context of the Arab uprisings and their subsequent deep-seated political and social transformations. Furthermore, the study investigates the relationship between democracy as a universal concept and Arab-Islamic cultural heritage, reviewing the theoretical contributions of thinkers such as Habermas, Ricoeur, Hassan Hanafi, and Fethi al-Triki. The study concludes that constructing an authentic Arab democratic model necessitates a departure from local specificity while remaining open to universal values, anchored within the framework of the ethics of dialogue and communicative reason.

Keywords: Democracy, Political Stakes, Arab Thought, Ethics of Dialogue, Identity, Communication, Shura.

الملخص
تتناول هذه الدراسة إشكالية المسار الديمقراطي في الفكر العربي الراهن من زاوية فلسفية نقدية، مستعينةً بمنظومة مفاهيمية تجمع بين الديمقراطية والحرية والعدالة والقيم. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن جدلية الهوية والتواصل في سياق الثورات العربية وما أفرزته من تحولات سياسية واجتماعية عميقة. كما تستجلي الدراسة العلاقة بين الديمقراطية بوصفها مفهوماً كونياً وبين الموروث الحضاري العربي الإسلامي، مستعرضةً مواقف عدد من المفكرين مثل هابرماس، وريكور، وحسن حنفي، وفتحي التريكي. وتخلص الدراسة إلى أن بناء نموذج ديمقراطي عربي أصيل يستلزم الانطلاق من الخصوصية المحلية مع الانفتاح على القيم الكونية، في إطار أخلاقيات الحوار وتفعيل العقل التواصلي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الرهان السياسي، الفكر العربي، أخلاقيات الحوار، الهوية، التواصل، الشورى..

المقدمة

تُمثل الديمقراطية في الخطاب الفلسفي والسياسي المعاصر أكثر من مجرد نظام إجرائي لتداول السلطة أو تقنية إدارية لإدارة الشأن العام؛ إنها "أفق وجودي" يتجاوز حدود المؤسسات ليقتحم جوهر العقد الاجتماعي. تُمثل الديمقراطية في الخطاب الفلسفي والسياسي المعاصر أكثر من مجرد نظام إجرائي؛ إنها "أفق وجودي" يتجاوز حدود المؤسسات ليقتحم جوهر العقد الاجتماعي. وفي السياق الليبي، لا يمكن قراءة مسار التحول الديمقراطي بمعزل عن تحديات بناء الدولة بعد 2011، حيث يبرز أثر الهوية الوطنية كعاملٍ حاسمٍ في تشكيل ملامح الدولة الحديثة وضمان استقرارها (Alwrfali, 2026). إن الثورات العربية وضعت النخب أمام استحقاق وجودي: أي ديمقراطية نريد؟ وهل يمكن لهذا المفهوم أن يتجذر في تربة الفكر العربي دون الوقوع في فخ التغريب؟ وفي عالمنا العربي، لا تزال الديمقراطية تستحوذ على حيزٍ جوهري من التفكير النقدي، لا سيما في ظل الهزات البنيوية الكبرى التي شهدتها المنطقة، والتي لم تكتفِ بتفكيك استقرار الأنظمة القائمة فحسب، بل أحدثت تصدعاً في المقولات التقليدية التي استند إليها الخطاب السياسي العربي لعقودٍ طوال. فإذا كانت الثورات العربية قد انبثقت كصرخة احتجاجية ضد الاستبداد وتوقاً أصيلاً للحرية والعدالة والكرامة، فإنها في الوقت ذاته وضعت النخب الفكرية والسياسية أمام استحقاق فلسفي وجودي يتجاوز حدود "الممارسة السياسية" إلى صميم "المعنى الحضاري": أي ديمقراطية نريد؟ وهل يمكن لهذا المفهوم، في كونيَّته المتعارف عليها بوصفه ابناً للحداثة الغربية، أن يتجذر في تربة الفكر العربي الإسلامي، ويستوعب خصوصياته الحضارية دون أن يذوب في إشكالية "التغريب" أو يتقوقع داخل حصون "الانغلاق التراثي"؟

إن هذا الإشكال يكتسب راهنيته القصوى من تعقد العلاقة بين طموحات "الحداثة السياسية" والواقع الاجتماعي العربي المثقل بتراكمات تاريخية وجيوسياسية. فالديمقراطية هنا ليست مجرد ورقة اقتراع، بل هي ساحة اشتباك معرفي بين اتجاهين: اتجاه يراها ضرورة حتمية للاندماج في التاريخ الإنساني الحديث، واتجاه آخر يرى فيها تهديداً للهوية والموروثات القائمة. لذا، تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية ترى أن الديمقراطية لا تُستورد كمنتج جاهز، ولا تُفرض كنموذج إكراهي من خارج السياق الثقافي، بل هي "مسار فلسفي تشاوري" ينبثق من داخل الجماعة الوطنية، وتصقله التجارب التاريخية والممارسة اليومية. إنها فعلُ "تأصيلٍ" حضاري مستمر يزاوج بذكاء بين "كونية القيم" و"خصوصية التجربة"، محولاً الديمقراطية من فعلٍ سياسي عابر إلى ثقافة مجتمعية راسخة.

من هذا المنطلق، تكتسب مسألة "المسار الديمقراطي والرهان السياسي" قيمتها المركزية، فهي الإشكالية التي تترجم أزمة العقل العربي في لحظته الراهنة؛ إذ تعكس حالة التوتر المزمنة بين إرادة التحديث التي تنشد بناء دولة المؤسسات، وبين ممانعة التغيير التي تتغذى على الخوف من فقدان الهوية. إن هذه الإشكالية تضعنا أمام تساؤلات محورية حول قدرة الفكر العربي على إنتاج ديمقراطيةٍ تملك "جذوراً محلية" و"آفاقاً عالمية" في آنٍ واحد، وتستطيع استيعاب التعددية بوصفها قيمة إيجابية لا مصدر قلقٍ وتفتيت.

ولمقاربة هذه الإشكالية المعقدة، تعتمد الدراسة على منهجية تفكيكية تركيبية تعالج الأبعاد المتداخلة عبر أربعة محاور رئيسية تتكامل في سياقٍ استدلالي واحد:

أولاً" :إشكالية الديمقراطية الناشئة في ظل الحراك الاجتماعي والسياسي"، حيث يتم فحص المعوقات البنيوية والثقافية التي تحول دون ترسخ الممارسة الديمقراطية في التربة العربية.

ثانياً" :التصور الديمقراطي استناداً إلى نظرية المناقشة"، وهو محور نسعى من خلاله لاستكشاف إمكانية بناء إجماع تواصلي يضمن استدامة التجربة بعيداً عن صراعات الإقصاء.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً" :الدور الإقليمي للديمقراطية في إحداث التوازن السياسي"، إذ ننطلق من رؤية مفادها أن استقرار التجربة الديمقراطية في قطرٍ ما لا يمكن أن يكتمل بمعزل عن محيطه الإقليمي المتداخل المصالح.

رابعاً" :منزلة الفلسفة في تفعيل الديمقراطية"، وهو المحور الختامي الذي يبرز دور الفلسفة كقوة نقدية قادرة على تحويل الخطاب السياسي من الجمود إلى الحيوية، ودفع المجتمع نحو آفاقٍ أرحب من المواطنة الحقوقية والمشاركة الفاعلة.

أولاً: إشكالية الديمقراطية الناشئة في ظل الحراك الاجتماعي والسياسي

إن العقل السياسي العربي، المحمل بإرثٍ من التمركز حول السلطة، يجد نفسه اليوم أمام واقعٍ بنيويّ يتطلب فك شفرات إعادة إنتاج السلطة، لا سيما الدور الذي تلعبه الروابط التقليدية كالقبيلة في سياق البُنية الاجتماعية الليبية (Abdulaziz, 2025). إن هذا الواقع يجعل من التحدي الديمقراطي تحدياً اجتماعياً بقدر ما هو سياسي. وفي المقابل، لا يمكن تجاوز دور المجتمع المدني ومنظمات العمل التطوعي كنموذجٍ للمواطنة الفاعلة، حيث أثبتت التجارب الميدانية قدرة هذه المؤسسات على تفعيل العمل التطوعي كقيمة ديمقراطية قاعدية تساهم في التماسك الاجتماعي (Rahman, 2026). إذا كان يُنظر إلى الديمقراطية اليوم بوصفها "الحجر الأساس" في الرهانات الفلسفية العربية، فإن هذا التوصيف لا يحمل في طياته دلالةً سياسيةً فحسب، بل يتجاوزها إلى دلالةٍ وجوديةٍ تجعل منها بوابةً حتميةً لحضور الأمم في الفضاء الإنساني المشترك. غير أن هذا الإدراك القائم على ضرورة الممارسة الديمقراطية يظل مهدداً بالسطحية ما لم يغص في مساءلةٍ فلسفيةٍ جذرية تتجاوز براقة الشعارات إلى تفكيك "البنى التحتية" للعقل السياسي العربي. إن هذا العقل، المحمل بإرثٍ طويلٍ من التمركز حول السلطة والمغلق على آليات الهيمنة التقليدية، يجد نفسه أمام "رجّةٍ معرفية" تستوجب إعادة تشكيل موازين القوى وتحديد آليات الفعل الاجتماعي من منظورٍ حداثي.

إن جوهر الإشكالية التي نواجهها يكمن في مأزق "المحلية"؛ تلك الثنائية التي تضع "الأصالة" في مواجهة "الوافد". لكننا هنا لا ننظر إلى المحلية كعائقٍ أو "حصنٍ مغلق"، بل بوصفها "الموقع الأنطولوجي" الذي لا يمكن لأي مشروع ديمقراطي أن يكتسب شرعيته ومصداقيته التاريخية إلا إذا انطلق منه. لذا، فإن السؤال الفلسفي الجوهري لا يتوقف عند جدوى الديمقراطية كمنتجٍ مستورد، بل يتعداه إلى "مسألة الصيغة": كيف يمكننا توطين هذه القيم في تربةٍ اجتماعية تتسم بتباينٍ حادٍ في علاقتها بالسلطة، وتفاوتٍ في نضج الممارسة الديمقراطية؟ إننا لا نبحث عن استنساخ نماذج غربية بقدر ما نسعى إلى "تأصيل ديمقراطي" يتكئ على جذورنا الحضارية، مستحضرين مبدأ "الشورى" كأصلٍ أخلاقي ومعرفي يسبق الليبرالية الحديثة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (سورة آل عمران: 159). إن الشورى هنا ليست مجرد إجراءٍ صوري، بل هي "إيتيقا" للحكم تفرض حضور الجماعة في صياغة القرار.

وفي هذا السياق التحليلي، يضعنا برهان غليون (1985) أمام حقيقةٍ اقتصادية-سياسية لا يمكن تجاهلها؛ إذ يؤكد أن السعي نحو ديمقراطيةٍ عربية يظل مجتزأً إذا ما انفصل عن تفكيك التداخلات البنيوية العميقة بين الاقتصاد والثقافة. ففي ظل عولمةٍ لا ترحم، يرى غليون أن "البحث عن السوق لتروج البضائع لا يتم بمعزل عن تدمير الثقافات المستضعفة" (ص. 343)، مما يعني أن الديمقراطية العربية لا تملك ترف الانعزال عن قضايا التهميش والاستبعاد الاجتماعي. إنها مطالبةٌ بتبني مشروعٍ "تحرريٍ شامل" لا يكتفي بتغيير شكل الحكم، بل يعيد بناء العقد الاجتماعي على أسس العدالة التوزيعية.

وهذا ما يقودنا، بالضرورة، إلى تبني "إيتيقا الحوار" كشرطٍ لا غنى عنه للتعايش، وهي الإيتيقا التي يرفع بول ريكور (2004) من شأنها حين يرى أن "احترام الآخر ليس من طبيعة مختلفة عن الاحترام الذي أبديه نحو الآخر، لأن الإنسانية هي ما أحترمها في الآخر وفي ذاتي" (ص. 291). إن هذا المبدأ الريكوري ينسف فكرة "الديمقراطية كصراع" ويستبدلها بـ"الديمقراطية كاعتراف". فالآخر في الفضاء العام ليس خصماً يُستأصل، بل هو جزءٌ من "الأنا" السياسي؛ وبذلك تصبح الديمقراطية، في جوهرها الاجتماعي،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فعلاً تواصلياً يتجاوز التمركز حول الذات، ويُؤسس لعلاقةٍ سياسيةٍ تقوم على التناظر، والاعتراف المتبادل، والكرامة الإنسانية، وهو ما يُشكل في نهاية المطاف السد المنيع ضد أي نزوعٍ نحو الاستبداد.

ثانياً: التصور الديمقراطي على أساس نظرية المناقشة

يسعى التصور الديمقراطي المستند إلى "نظرية المناقشة (Discourse Ethics) "إلى تجاوز النظرة الإجرائية الضيقة للديمقراطية، ليؤسس لشرعيةٍ سياسيةٍ نابعة من "الفعل التواصلي". إن هذا التوجه ليس مجرد ترفٍ فكري، بل هو ضرورةٌ لتفعيل الفكر النقدي وتعميق الأسئلة الفلسفية حول المسار السياسي الراهن، وتحدياته المرتبطة بالواقع المتغير. إن جوهر هذا الطموح يكمن في تحويل السياسة من ساحةٍ للصراع على القوة إلى فضاءٍ للتداول العقلاني؛ وهنا تكمن أهمية دراسة آليات الخطاب السياسي، حيث تلعب استراتيجيات الإقناع وآليات التأثير دوراً جوهرياً في تشكيل الرأي العام وتوجيه المفاهيم الديمقراطية في الفضاء العمومي (Alzarooq, 2026) ايضاً ما يتطلب منا مراجعةً جذريةً لمنطق علاقاتنا الجيوسياسية، لا سيما في ظل تصاعد الحركات الاجتماعية والمدنية التي أصبحت تطالب بدورٍ فاعلٍ في صياغة القرار. إن هذه الحركات لا تهدف فقط إلى تغيير السلطة، بل تسعى لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يعزز الإنتاج الاقتصادي وينمي "الوعي الديمقراطي" كقيمةٍ عليا، وليس مجرد وسيلةٍ للوصول إلى الحكم.

1.الديمقراطية وسيادة الشعب: من الهوى إلى العقلانية

إن تقصّي طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة في ظل التحولات الراهنة يستوجب إعادة تعريف ديمقراطية "سيادة الشعب". لا تعني هذه السيادة في المنظور التداولي "سلطة الغوغاء" أو الانصياع لهوى الجمهور، بل تعني تحويل الإرادة الشعبية إلى "إرادةٍ عقلانية" مُؤطرة بقانونٍ مدنيٍ صارم. إن الدولة هنا ليست أداة قمعٍ أو هيمنة، بل هي "إطارٌ ضامن" للحريات العامة والخاصة، حيث يكتسب الحاكم مشروعيته من مدى خضوعه للمبدأ الديمقراطي الذي يجعله، في المقام الأول، مواطناً خاضعاً للقانون قبل أن يكون صاحب نفوذ. في هذا السياق الهابرماسي، تبرز الدولة كصمام أمانٍ حضاري لكونها "تُقدّم إضفاء العلم على البراكسيس السياسي بأوسع مدى" (هابرماس، 2003، ص. 120)؛ أي أنها تمنح الممارسة السياسية عمقاً معرفياً وعقلانياً يحمي المجتمع من الانزلاق نحو القرارات الارتجالية، ويضمن استدامة المؤسسات في مواجهة الأزمات.

2.أخلاقيات الحوار وبناء الإجماع: الفعل التواصلي كقاعدة للتعايش

تُفرض "نظرية المناقشة" الهابرماسية على الممارسة السياسية شروطاً صارمة للتعايش الديمقراطي، حيث لا يغدو الحوار مجرد تبادل للآراء، بل يتحول إلى "فعلٍ تواصليٍ" يسعى إلى بناء "بعدٍ كوني" يدمج التعددية الثقافية والاجتماعية في بوتقةٍ واحدة. إن هذا النموذج لا يهدف إلى إلغاء الاختلاف، بل إلى إدارته عقلانياً، حيث يشير هابرماس (2000) إلى أن هذا النموذج "يتخذ صيغة الانفتاح خياراً فلسفياً يؤمّن التواصل داخل صيرورة وحركة جدلية" (ص. 66). إن هذا الانفتاح هو ما يمنح الديمقراطية قدرتها على التجدد.

إن الالتزام بمبدأ الحوار لا يعني المساومة، بل يعني الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية التي تُنقي الفضاء العام من "الآراء المتسرعة" والأحكام المسبقة؛ إذ أن "أخلاقيات الحوار تسمح بإنجاز قاعدة ديمقراطية للتفاهم انطلاقاً من كل المصالح المشتركة التي تواجه بنجاح نقد الآراء المتسرعة (Habermas, 1992, p. 89). "ومن هذا المنطلق، يفتح هذا النهج أفقاً واعداً لبناء ديمقراطيةٍ عربيةٍ لا تستمد شرعيتها من القوة، بل من "الإجماع التداولي"؛ حيث يُصبح التشاور المستمر بين مكونات الأمة ليس مجرد تقليدٍ تراثي، بل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ممارسةً عصريةً تضمن استقرار المؤسسات، وتُفضي إلى بناء جبهةٍ وطنيةٍ متماسكة قادرة على مواجهة تحديات الحداثة والتحول الديمقراطي بكفاءةٍ ومسؤولية.

ثالثاً: الدور الإقليمي للديمقراطية في إحداث التوازن السياسي

تعد التجربة الديمقراطية محكومةً بمتغيراتٍ جيوسياسية تتطلب تنسيقاً لا يتوقف عند الحدود الوطنية. فعلى مستوى الممارسة المحلية، تكشف دراسة المحددات السوسيولوجية للانتخابات البلدية عن طبيعة العلاقات التقليدية وتأثيرها على مسار الديمقراطية المحلية في المجتمع الليبي (Muhammad, 2026). كما أن تحقيق الاستقرار السياسي لا يكتمل بمعزلٍ عن الربط الجدلي بين استقرار الدولة وخطط التنمية الوطنية؛ إذ تؤكد التحليلات أن الاستقرار السياسي يُعدّ شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة (Aburrgega, 2025).

تعد التجربتان التونسية والجزائرية مختبرين إقليميين حيين في مسار الديمقراطية العربية الراهنة، رغم ما يكتنفهما من تباينات جوهرية في الممارسة والسياق التاريخي. ففي الوقت الذي مثلت فيه الثورة التونسية "قطيعةً معرفية وسياسية" مع النظام الديكتاتوري، فاتحةً الطريق أمام بناء دستورٍ يعكس إرادة الشعب ومنطق الحياة المشتركة، اتخذت التجربة الجزائرية مساراً تطورياً يعتمد "الإصلاح السياسي" كخيارٍ توازني بين مطالب التغيير وإرادة الاستقرار والسلم الأهلي. إن هذه التجارب، بثرائها وتحدياتها، تشكل مادةً غنيةً للتأمل الفلسفي حول "ديناميكيات الانتقال الديمقراطي" في المنطقة.

1.التكامل الإقليمي كضرورة استراتيجية

إن امتلاك كلا البلدين لطاقات شبابية ونخبة مثقفة واعدة ليس مجرد ديموغرافيا، بل هو "رأس مال رمزي" يجعل مصيرهما المشترك مؤهلاً لتحقيق تعافٍ شامل. ومن هذا المنطلق، يبرز التعاون الإقليمي لا كخيارٍ سياسي بل كضرورةٍ استراتيجية. وهنا، يُستحضر نموذج الاتحاد الأوروبي بوصفه مرجعيةً هيكليةً قابلةً للاستلهام، إذ يرى يورغن هابرماس (2003) أن نجاح هذا النموذج "يعطي الحجة على إمكانية توفير عملة موحدة وسوق اقتصادي متحد" (ص. 152). إن هذا الطرح يمثل استراتيجية استرشادية للمحيط المغاربي والعربي، حيث تتجاوز الديمقراطية حدود الدولة الوطنية لتصبح مشروعاً تكاملياً يُعزز من القدرة التفاوضية للكتلة العربية في النظام الدولي.

2.رهانات الديمقراطية في عصر الأزمات العابرة للحدود

لقد تجاوزت الديمقراطية اليوم أطرها الكلاسيكية؛ إذ أصبحت محكومةً بمتغيراتٍ جيوسياسية وتكنولوجية وبيئية لم تكن في الحسبان. ففي ظل صعود "العولمة الرقمية" وتنامي التهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني، والتحديات المناخية التي باتت تمس الأمن الغذائي والوجود الإنساني في المنطقة، تحولت الحاجة إلى "تنسيق سياسي ديمقراطي" من ترفٍ سياسي إلى شرطٍ للبقاء. إن التصدي لهذه المعضلات يتطلب بناء فضاء إقليمي يتجاوز التنسيق التقني البسيط إلى "رؤية ديمقراطية موحدة"؛ رؤية تضمن حماية الحريات في الفضاء الرقمي، وتؤسس لسياسات بيئية عادلة. إن هذا التحول في جوهر الرهان الديمقراطي هو ما سيمنح الديمقراطية في عالمنا العربي قدرتها على الاستدامة، وحماية المجتمعات من ارتدادات الأزمات التي لا تعترف بحدود الدول.

3.إشكالية البعد الحضاري والوعي بالتاريخ

على صعيدٍ آخر، يطرح الفكر العربي سؤالاً فلسفياً جذرياً حول "الاكتفاء الذاتي الحضاري"؛ أي هل يمكن للثقافة العربية الإسلامية أن تستمد مقومات الديمقراطية من داخل بنيتها المعرفية دون حاجةٍ للاتكاء الكلي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على المنجز الغربي؟ في هذا الصدد، يربط حسن حنفي (1991) بين الديمقراطية والوعي التاريخي، معتبراً أن المعيار الحقيقي يكمن في "فلسفة التاريخ، أي تاريخ الوعي والوعي بالتاريخ، مسار الروح في التاريخ، مسار الحضارة والوعي فيه" (ص. 591).

ومع ذلك، يظل هذا الطرح مفتوحاً أمام نقدٍ منهجي؛ فإذا كان الوعي بالتاريخ ضرورياً، فإن خطر الوقوع في "الخطاب التبريري" أو "الشعبوية الحضارية" يظل قائماً. إن الرؤية النقدية تستوجب منا الحذر من تحويل التاريخ إلى "أيديولوجيا مغلقة" تُنتج إجاباتٍ جاهزة، متجاهلةً تعقيدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته العولمة. إن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تفعيل "الوعي بالتاريخ" ليس للهروب إلى الماضي، بل لاستكشاف إمكاناتٍ حداثيةٍ كامنة في الموروث، وتطويعها لخدمة "الديمقراطية كفعلٍ معاش" وليس كشعاراتٍ تراثيةٍ مستهلكة. إنها دعوةٌ لـ "تأصيل الحداثة" من خلال نقد العقل العربي ذاته، وإعادة قراءة التراث في ضوء معطيات الحاضر التنافسية.

رابعاً: منزلة الفلسفة في تفعيل الديمقراطية في الخطاب العربي الراهن

تضطلع الفلسفة بدور "الضمير النقدي" الذي يمنع المؤسسات من التصلب. ومن خلال المقارنة التحليلية بين نظرية ابن خلدون في العمران والواقع العربي المعاصر في عصر الرقمنة، تبرز إمكانية تأسيس رؤية نقدية تربط بين القيم الدينية وتكوين الشخصية (Mahrah, 2026). إن هذا الربط يُعدّ مدخلاً أصيلاً للتوفيق بين الأصالة والحداثة، حيث تصبح الفلسفة هي الجسر الذي يربط إرثنا التاريخي بمتطلبات الحداثة، محولةً الديمقراطية من شعارٍ مرفوع إلى نمط حياة يسكن في صميم الوجدان والممارسة. لا تضطلع الفلسفة في سياق التحول الديمقراطي العربي بدورٍ هامشيٍ أو تأمليٍ محض؛ بل إنها تعمل كـ "قوةٍ نقديةٍ" فاعلة، تسعى للكشف عن منطقٍ تفكيريٍ جديد يتجاوز السجالات الأيديولوجية نحو بناء قاعدة تفاهمٍ مشتركة. إن المهمة الفلسفية هنا تتلخص في "إعادة بناء التراث" لا بوصفه متحفاً للماضي، بل كاستراتيجيةٍ حيويةٍ لترسيخ "قيم الحرية والعدالة" كفعلٍ حقوقيٍ وأخلاقيٍ يتجاوز المنطق التعاقدي البارد إلى "الفعل التواصلي" الذي يُؤسس للمعنى في الفضاء العمومي.

1.إشكالية التلقي والتمثل: حوارٌ مع الحداثة الغربية

في سياق الانفتاح النقدي على الفلسفة الغربية، يبرز تساؤلٌ وجوديٌ يفرض نفسه: كيف نُقيم علاقةً مع حداثةٍ لم نكن شركاء في صياغتها؟ إن ما يطرحه الناصر عبد الالوي (2009) حول طبيعة علاقتنا كعرب ومسلمين بالتاريخ الغربي، ليس دعوةً للانكفاء أو "الشوفينية الثقافية"، بل هو صرخةٌ لإيقاف "الاستلاب المعرفي". إن الفلسفة مطالبةٌ اليوم بتحويل علاقتنا بالحداثة من "تلقٍ سلبي" (يعتمد على استعراض النظريات وتكرارها) إلى "تمثلٍ إبداعي" (يعتمد على مساءلة الذات والتراث). نحن بحاجة إلى التوقف عن كوننا "مستهلكين" للأفكار، لنصبح "منتجين" لأسئلتنا الخاصة، وهو ما يعني الانفتاح على الفلسفة الغربية كـ "أداة للتحليل" لا كـ "مرجعيةٍ مقدسة" تلغي خصوصيتنا الحضارية.

2.الشورى بوصفها "معادلاً موضوعياً" للديمقراطية

تتجلى جدلية الخصوصية والكونية في محاولة استحضار مفهوم "الشورى" في الفكر الإسلامي بوصفه المقابل المعرفي للديمقراطية في صيغتها التشاورية. إن الفلسفة هنا تخرج الشورى من إطارها العرفي التاريخي لتُعيد صياغتها ضمن مفهوم "الديمقراطية التشاركية". إن الشورى، بهذا المعنى الفلسفي، ليست بديلاً للديمقراطية، بل هي "الجذر الثقافي" الذي يُسهل استنباتها؛ فهي توفر آليات للمشاركة، والمساءلة، والقرار الجماعي، مما يفتح أفقاً للتوفيق بين "أصالة المرجعية" و"حداثة الآليات". إنها محاولةٌ جريئة لبناء "نموذجٍ ديمقراطيٍ ذي هوية"، يحترم الخصوصية دون أن يعزل نفسه عن القيم الكونية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. الإمكانية المفتوحة: نحو استراتيجيةٍ مؤسساتية

وفي هذا الصدد، يؤكد فتحي التريكي ورشيدة التريكي (1993) أن بناء الديمقراطية في عالمنا العربي هو سيرورةٌ مستمرة، وليست لحظةً إجرائيةً تنتهي بالانتخابات. إن الأمر يتعلق بـ "الإمكانية المفتوحة بين السلطة والأفراد داخل الخطاب اليومي، وذلك استعداداً لبناء مشروعيته التي تضمن له البقاء والنجاعة" (ص. 23). إن هذا التحليل يضع أيدينا على "العصب الحي" للديمقراطية؛ وهو "الخطاب اليومي". فإذا لم تتغلغل الممارسة الديمقراطية في تفاصيل الحياة اليومية، وفي كيفية إدارة الحوار بين الحاكم والمحكوم في الشارع، وفي المؤسسة، وفي الأسرة، فإنها تظل بناءً هشاً لا يصمد أمام الأزمات.

إن الخلاصات التي ننتهي إليها تدفعنا نحو بلورة "استراتيجية فكرية سياسية" تتجاوز حدود التنظير، لتعمل على:

- **تفعيل تبادل الخبرات :**تعزيز شبكة معرفية مؤسساتية بين الشعوب العربية لتقاسم الدروس المستفادة من التجارب الانتقالية.
- **أنسنة المؤسسات :**العمل على تطوير المشهد المؤسساتي العربي بحيث لا يكون مجرد هياكل بيروقراطية، بل فضاءاتٍ تعزز المواطنة وتصون الحقوق.

في نهاية المطاف، إن وظيفة الفلسفة في الخطاب العربي الراهن هي أن تكون "ضميراً نقدياً" يمنع المؤسسات من التصلب، ويمنع الحداثة من أن تكون قناعاً للاغتراب؛ إنها الفلسفة التي تحول الديمقراطية من "شعارٍ مرفوع" إلى "نمط حياة" يسكن في صميم الوجدان والممارسة.

خاتمة وتوصيات

تخلص هذه الدراسة إلى أن الديمقراطية ليست ملكاً لأحد بعينه، بل هي أفق فلسفي مفتوح تبنيه الشعوب بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية والحضارية .وقد أثبتت المقاربات الفلسفية المعتمدة في هذا البحث أن بناء نموذج ديمقراطي عربي أصيل يستوجب ثلاثة مرتكزات أساسية: الانطلاق من الهوية المحلية بوصفها رصيداً حضارياً، واعتماد أخلاقيات الحوار والعقل التواصلي كأساس للفعل الديمقراطي، وتفعيل التعاون الإقليمي في إطار وحدة تتجاوز المصالح الآنية .

وفي ضوء ما تقدم، تضع الدراسة جملة من التوصيات العملية التي يُرجى أن تسهم في تعزيز المسار الديمقراطي في المنطقة:

1. **تفعيل مراكز الأبحاث والدراسات السياسية :**ضرورة دعم وتعزيز دور مراكز الأبحاث في تقديم رؤى علمية رصينة تساعد صناع القرار في معالجة إشكاليات التحول الديمقراطي، وربط هذه المراكز بشبكات بحثية إقليمية لتبادل الخبرات .
2. **تطوير مناهج التربية على المواطنة :**العمل على إدراج مفاهيم "أخلاقيات الحوار"، "التعددية"، و"المواطنة العالمية" ضمن المناهج التربوية والتعليمية، لإعداد جيل قادر على ممارسة الفعل التواصلي الديمقراطي بوعي .
3. **تعزيز الحوكمة الرقمية التشاركية :**استثمار الأدوات الرقمية الحديثة لتعزيز المشاركة السياسية والشفافية، بما يضمن حماية الحريات الفردية الرقمية ويحقق مشاركة أوسع للشباب في صنع السياسات العامة .
4. **بناء شراكات إقليمية لمواجهة التحديات العابرة للحدود :**تنسيق الجهود بين الدول العربية لمواجهة التحديات المستجدة، كالتغير المناخي والأمن الرقمي، من خلال بناء سياسات مشتركة تضمن استقرار المجتمعات وتعزز من رصانة مؤسساتها الديمقراطية .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن تحفيز هذا الحوار الاستراتيجي يتيح صياغة أخلاقيات جديدة تكشف عن منطق "الديمقراطية البديلة" التي تنتصر لمقاصد الحريات، مما يفتح أمامنا الباب لخلق تفاعل حيوي بين المؤسسات العربية نحو مستقبل أكثر ثراءً وكرامةً لإنسانيتنا .

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

[1] التريكي، فتحي، والتريكي، رشيدة. (1993). *فلسفة الحداثة*. مركز الإنماء القومي.

[2] حنا، حسن. (1991). *مقدمة في علم الاستغراب* (ط. 1). الدار الفنية.

[3] غليون، برهان. (1985). *اغتيال العقل*. دار التنوير.

[4] كانط، إيمانويل. (2005). ما هو عصر التنوير؟ (يوسف الصديق، مترجم). *المجلة التونسية للدراسات الفلسفية*، (39/38). مطبعة تونس.

[5] المسكيني، فتحي. (2001). *الهوية والزمان: تأويلات فينومينولوجية لمسألة "النحن"* (ط. 1). دار الطليعة.

[6] هابرماس، يورغن. (2003). *العلم والتقنية كأيديولوجيا* (حسن صقر، مترجم؛ ط. 1). منشورات الجمل.

[7] ريكور، بول. (2004). *الإنسان الخطاء* (عدنان نجيب الدين، مترجم). المركز الثقافي العربي.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

[8] Abdul Hakim Al-Mukhtar Muhammad (2026). Sociological Determinants of Municipal Council Elections in Libyan Society: Traditional Relations as a Model. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *2*(1), 176-185. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.105

[9] Abdulrahman Abdarraim omar Abdulaziz . (2025). The Role of the Tribe in the Reproduction of Power in Libya. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, 1(2), 443-455. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.53

[10] Ali Omar Ali Alwrfali (2026). The Impact of National Identity on Building the Modern State: Libya Post-2011 as a Case Study. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *2*(1), 627-642. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.150

[11] Ferry, J.-M .(1987) .*Habermas: l'éthique de la communication* .PUF .

[12] Habermas, J .(1992) .*De l'éthique de la discussion* .Cerf .

[13] Habermas, J .(1997) .*L'espace public et démocratie (entre faits et normes)* (R. Rochlitz, Trans.). Gallimard .

[14] Habermas, J .(2000) .*Après l'Etat-nation* (R. Rochlitz, Trans.). Fayard .

[15] Habermas, J & ,.Rawls, J .(2005) .*Débat sur la Justice Politique*) C. Audard, Trans) .

[16] Hanan Ahmed Othman Abu Mahrah (2026). Character Formation In Light of Religious Influences: A Comparative Descriptive-Analytical Study between Ibn Khaldun's Theory of Umran and Arab Society In the Digital Age. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 418-438. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.127

[17] Horkheimer, M .(1978) .*La théorie critique hier et aujourd'hui* .Payot .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[18] Khaled Ibrahim Ramadhan Aburrgega (2025). The Impact of Political Stability on Development in Libya According to the African Perspective. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 1(2), 590-605. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.67
[19] Rahman, A. S. A. (2026). Civil Society Organizations and Their Role in Volunteer Work: The Libyan Red Crescent Society, Tobruk Branch as a ModelComprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 886-911. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.166
[20] Rajab Abdulsalam Alkhsah Alzarooq (2026). The Role of Political Discourse in Shaping Public Opinion: An Analytical Study of Persuasive Strategies and Influence Mechanisms. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 861-872. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.164

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).